

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

إنهاء المسألة الخامسة  
لقد توصلنا إلى نهاية المسألة الخامسة:

«وَإِذَا فَاتَهُ فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الاحْتِيَاطُ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الْقُصْرِ وَالْتَّمَامِ (نَظِيرُ مَنْ سَافَرَ ثَمَانِيَةَ فَرَاسِخَ مِنْ دُونِ أَنْ تَمْضِيَ مَسِيرَةُ يَوْمٍ كَامِلٍ ثُمَّ عَادَ لِلْوَطَنِ فَيُؤْدِي بِالْتَّمَامِ فَلَوْ أَهْمَلَ الصَّلَاةَ لِلَّزِيمَةِ أَنْ) يَحْتَاطُ فِي الْقَضَاءِ أَيْضًا. [1]»

وذلك نظراً إلى أنَّ كَيْفِيَّةَ الْقَضَاءِ تَتَبعُ كَيْفِيَّةَ الْأَدَاءِ -رَغْمَ أَنَّ وَجْوَبَ الْقَضَاءِ لَا يُتَابَعُ وَجْوَبَ الْأَدَاءِ- فَحِيثُ إِنَّا قَدْ شَكَّنَا فِي التَّكْلِيفِ الْحَقِيقِيِّ بَيْنَ وَجْوَبِ الْقُصْرِ أَوِ التَّمَامِ فَسَيَتَوَلَُّ الْعِلْمُ الْإِجمَالِيُّ وَيَسْتَوْجِبُ الاحْتِيَاطُ فِي الْأَدَاءِ بِأَنَّ يُلْفَقَ بِيَنْهَمَا، وَكَذَا سَيَتَفَعَّلُ الْعِلْمُ الْإِجمَالِيُّ بِشَأنِ الْقَضَاءِ أَيْضًا -بِتَأْفِيقِهِمَا- لِأَنَّهُ قَدْ سَافَرَ وَلَمْ يَسِّرْ مَسِيرَةُ يَوْمٍ كَامِلٍ ثُمَّ انْقَضَى أَمْدُ الصَّلَاةِ، فَنُفِتِيَ بِالاحْتِيَاطِ بِالْتَّجْمِيعِ.

#### الغوص في المسألة السادسة

«مسألة ٦: لو فاتت الصلاة في أماكن التخيير (في مساجد المكة والمدينة والكوفة والحاير الحسيني) فالظاهر التخيير (لو لم يقصد الإقامة عشرة أيام) في القضاء أيضاً إذا قضاها في تلك الأماكن (فحسب) وتعيين القصر على الأحوط لو قضاها في غيرها (أي الوطن مثلاً). [2]»

لقد طال الشجاعُ حول كيفية قضاء الصلاة التي قد فاتت ضمنَ أمكنةِ التخيير:

1. فقد أفتى البعضُ بالتجهيز بينَ القصرِ وَالْتَّمَامِ عَلَى الإطْلَاقِ.
2. وَجُلُّ الْأَصْحَابِ قد أفتوا بالقصير على الإطلاق.
3. بينما صاحب العروة قد فَكَّكَ بينَ ما لو أرادَ القضاءَ في نفسِ أمكنةِ التخييرِ فَيَتَخَيِّرُ وَبَيْنَ إِرَادَةِ القضاءِ خارجَها فعليه التقصيرُ.

وَأَمَّا أَدَلةُ التخيير - القول الأول - فقد استعرضَ المحققُ الهمدانيُّ ثلَاثَ أَدَلةً لِهَا قائلًا:

«وَقَدْ اسْتُدِلَّ لِلْقَوْلِ الْأَوَّلِ بِوْجُوهٍ: - الأوَّلُ: عُمُومُ «مَنْ فَاتَهُ فَرِيْضَةٌ فَلِيَقْضِيَهَا كَمَا فَاتَتْهُ» إِنَّ الْفَلْسَفَةَ الْمُذَكُورَ وَإِنْ لَمْ يَرِدْ فِي شَيْءٍ مِنَ النَّصُوصِ [3] لِكُنْ ذَلِكَ هُوَ

مضمون نصوص الباب كقوله (عليه السلام) في صحيحة زرارة المتقدمة آنفًا: «يَقْضِي مَا فَاتَهُ كَمَا فَاتَهُ» و حيث إنّ الفائتَ في المقام هي الفريضةُ (الأداءُ المُخِيَّرُ فيها بين القصرِ والتمامِ فكذلك الحالُ في قضائِها (حتى لو عَادَ وطَنَهُ) عملاً بالمماثلة بين الأداءِ و القضاءِ المأمورِ بها في هذه النصوص..»

ونلاحظ عليه بأنّ أدلةَ الواردةَ حولَ «أُمْكَنَةَ التَّخْيِيرِ» قد خصَّصَتْ دليلاً «المسافرُ يُقصَرُ» حيث إنَّ الْحُكْمَ الْأُولَى الْوَاقِعِيُّ هو التَّخْيِيرُ لمن سافرَ إلى هذه الْبِقَاعِ الْمُتَبَرِّكَةِ وأرادَ الأداءَ وكذا القضاءُ في نفسِ الْبِقَاعِ، فهو التَّخْيِيرُ دَوْمًا فالْتَخْيِيرُ هو الفائتُ أَوْلًا وبالذاتِ لا القصرُ، أَجلَّ لِوَأَهْمَلَ الصَّلَاةَ فِي الْبِقَاعِ الطَّاهِرَةِ فَعَادَ لِوَطْنِهِ لَا شَتَّالَ النَّقَاشُ حِينَئِذٍ.

وأمّا السَّيِّدُ الْحَكِيمُ فَقَدْ سَارَ سِلْكًا آخَرَ قَائِلًا:

«أقول:

1. إنْ بُنِيَ عَلَى كُونِ التَّمَامِ أَحَدَ عِدَّلِيِ الْوَاجِبِ التَّخْيِيرِيِ -كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ جَمْلَةً مِنَ النَّصُوصِ- فَلَا يَنْبَغِي التَّأْمِلُ فِي جَوَازِ الْقَضَاءِ تَمَامًا كَجَوَازِهِ قَصْرًا.

2. وَإِنْ بُنِيَ عَلَى كُونِهِ (الْتَّمَامِ) بِدَلَّاعِنِ الْقَصَرِ لِمَصْلَحَةِ اقْتِضَاهَا الاضْطَرَارِ كَمَا قَدْ يَقْضِيهِ (كَالْتَّيْمِ الْمُجْزِيِ فِي الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ)[4] صَحِيحُ ابْنِ مَهْزِيَّارٍ: قَدْ عَلِمْتَ -يَرْحُمُكَ اللَّهُ- فَضْلَ الصَّلَاةِ فِي الْحَرَمَيْنِ عَلَى غَيْرِهِمَا، فَأَنَا أَحَبُّ لَكَ إِذَا دَخَلْتُهُمَا أَنْ لَا تَقْصُرَ وَتَكْثُرَ فِيهِمَا مِنَ الصَّلَاةِ»[5] فَاللَّازِمُ تَعْيِنُ الْقَضَاءَ قَصْرًا، لَأَنَّ مَوْضِعَ وَجْوبِ الْقَضَاءِ فَوَاتَ الْوَاجِبِ الْأَصْلِيِ لِلْبَدْلِيِ (لَأَنَّهُ يَقْضِي مَا فَاتَهُ وَهُوَ الْقَصَرُ وَالْمَفْرُوضُ كُونُهُ الْقَصَرُ).

3. وَإِنْ أَجْمَلَ الدَّلِيلُ كَانَ الْمَقَامُ مِنَ الدُّورَانِ بَيْنَ التَّعْيِينِ وَالتَّخْيِيرِ، وَالْمَرْجُعُ فِيهِ أَصَالَةُ التَّعْيِينِ، فَيَتَعَيَّنُ الْقَصَرُ. اللَّهُمَّ إِنَّمَا يَرْجُعُ إِلَى اسْتِحْسَابِ الْإِجْزَاءِ بِالْتَّمَامِ، وَالَّذِي يَقْضِيهِ التَّأْمِلُ فِي النَّصُوصِ: أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ ظَاهِرَةً فِي الْوَجُوبِ التَّخْيِيرِيِّ، فَظَاهِرُهَا مَشْرُوعِيَّةُ التَّمَامِ فِي ظَرْفِ الإِتِيَانِ بِهِ، لَا مَشْرُوعِيَّتِهِ - بِقَوْلِ مَطْلَقِ (هَذِهِ قَضَاءٌ) - كَالْقَصَرِ، فَمَعَ دُمُّ الإِتِيَانِ بِهِ لَا تَشْرِيعٌ وَلَا فَوَاتٌ إِلَّا لِلْقَصَرِ، وَمِنْ هَنَا يَشْكُلُ الْقَضَاءُ تَمَامًا.[6]

فَعُصَارَةُ مَقَالِتِهِ هُوَ أَنْ أَدَلةَ التَّخْيِيرِ قَدْ انْحَصَرَتْ فِي الْأَدَاءِ فَحَسْبٌ، فَلَا تَتَحَدَّثُ حَوْلَ الْقَضَاءِ أَسَاسًا، بَلْ هِيَ قَاصِرَةٌ مِنْ هَذِهِ الْجَهَةِ.

وَالْحَقُّ يُرَافِقُ السَّيِّدَ الْحَكِيمَ - خَلَافًا لِلْمُحَقَّقِ الْهَمَدَانِيِّ - حِيثُ قَدْ اسْتَظَهَرَ مِنَ الْأَدَلةِ أَنَّهَا قَدْ بَيَّنَتِ التَّخْيِيرَ لِلْأَدَاءِ دُونِ الْقَضَاءِ، وَأَمَّا فِي الْقَضَاءِ فَسَتَسْتَعِينُ بِالْقَاعِدَةِ الْأُولَىِ - الْمَسافِرُ يُقصَرُ - وَهُوَ الْقَصَرُ، فَمَادَامَتِ الصَّلَاةُ أَدَائِيَّةً أَوْ قَضَائِيَّةً فَيُعَدُّ مُخِيَّرًا فِي تَلْكَ الْبِقَاعِ وَلَكِنْ لَوْ أَرَادَ الْقَضَاءَ فِي وَطْنِهِ فَالْقَصَرُ، ثُمَّ يُكَمِّلُ السَّيِّدُ قَائِلًا:

«الْتَّفَصِيلُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ التَّمَامِ بَيْنَ الْقَضَاءِ فِي تَلْكَ الْأَمَكْنَ وَغَيْرِهَا، مَبْنِيٌّ عَلَى عُومَ دَلِيلِ مَشْرُوعِيَّتِهِ لِلْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ، نَظِيرِ دَلِيلِ الْاِبْدَالِ الاضْطَرَارِيِّ وَلَا فَلَوْ كَانَ دَلِيلِ مَشْرُوعِيَّتِهِ مُخْتَصًا بِالْأَدَاءِ، فَالْتَّفَصِيلُ الْمُذَكُورُ غَيْرُ ظَاهِرٍ، سَوَاءَ بُنِيَ عَلَى ظَهُورِهِ فِي الْوَجُوبِ التَّخْيِيرِيِّ، لِقَصْرِهِ أَمْ عَلَى ظَهُورِهِ فِي الْبَدْلِيَّةِ، أَمْ عَلَى الْإِجْمَالِ، كَمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ آنفًا، وَمِنْ ذَلِكَ يَظْهُرُ لَكَ ضَعْفُ التَّفَصِيلِ الْمُذَكُورِ، لِقَصْرِهِ أَدَلةِ عَنْ شَمْوَلِ الْقَضَاءِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَسْتَفَادَ مِنْ عُومِ التَّعْلِيلِ فِي الصَّحِيحِ الْمُتَقْدِمِ (قَدْ عَلِمْتَ -يَرْحُمُكَ اللَّهُ- فَضْلَ الصَّلَاةِ فِي الْحَرَمَيْنِ عَلَى غَيْرِهِمَا، فَأَنَا أَحَبُّ لَكَ إِذَا دَخَلْتُهُمَا أَنْ لَا تَقْصُرَ وَتَكْثُرَ فِيهِمَا مِنَ الصَّلَاةِ»[7] وَلَازِمُهُ حِينَئِذٍ مَشْرُوعِيَّةُ التَّمَامِ فِي الْقَضَاءِ فِيهَا، وَلَكِنْ كَانَ الْفَوْتُ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْمَوْضِعِ. لَكِنْ لَا يَظْنِ الْإِلْتَزَامَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ (فَلَوْ انْقَضَتِ الصَّلَاةُ فِي وَطْنِهِ ثُمَّ سَافَرَ لِتَلْكَ الْبِقَاعِ لِمَا تَخْيِرَ فِي الْقَضَاءِ بِتَأْكِيدِهِ وَكَذَا الْعَكْسِ بِحِيثُ لَوْ انْقَضَتِ الصَّلَاةُ فِي تَلْكَ الْبِقَاعِ ثُمَّ عَادَ لِوَطْنِهِ لِمَا تَخْيِرَ أَيْضًا).[8]»

فبالنّالي إنَّ أدلة التخيير منصرفةٌ عن مسألةِ القضاء بل قد ركَّزَت على كيَفِيَّةِ الأداء فحسب فلو عادَ لوطِنه لتوَجَّبُ القصرُ نظراً للقاعدةِ الأولى.

وَأَمَّا السَّيِّدُ الْخَوَيْيِّ فَقَدْ اسْتَشَكَّلَ عَلَى الْمُحْقِقِ الْهَمَدَانِيِّ، ثُمَّ تَكَفَّلَ الإِجَابَةَ بِدَمْجِ مَقَالَتِي السَّيِّدِ الْحَكِيمِ وَالْمُحْقِقِ الْهَمَدَانِيِّ قَائِلاً:

- «وَفِيهِ (الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ): أَنَّ النَّظَرَ فِي الْمَمَالِةِ (كَمَا فَاتَ) مَقْصُورٌ عَلَى ذَاتِ الْفَائِتِ بِحَسْبِ مَا يَقْتَضِيهِ طَبْعُهُ مِنْ قَصْرٍ أَوْ تَمَامٍ، لَا بِلَحَاظِ مَا يَطْرَأُ عَلَيْهِ مِنْ الْخُصُوصِيَّاتِ (الْأُمْكَنَةِ الْمُبَارَكَةِ) وَالْمَلَابِسَاتِ الْمُسْتَبِعَةِ لِلْحُكْمِ الشَّرِعيِّ بِالْعُنْوَانِ الثَّانِيِّ مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الْفَرِيَضَةَ الْمُقرَّرَةَ بِالذَّاتِ (الْقَاعِدَةُ الْأُولَى) فِي حَقِّ الْمَسَافِرِ إِنَّمَا هِيَ الْقَصْرُ، وَأَمَّا جَوَازُ الإِتَامِ فَهُوَ حُكْمٌ شَرِعيٌّ آخِرٌ نَشَأَ مِنْ خُصُوصِيَّةِ الْمَكَانِ، وَقَدْ أَثْبَتَهُ الدَّلِيلُ لِلصَّلَاةِ أَدَاءً (بِاعتِبَارِهِ مُخْصَصاً) وَلَمْ يَنْهَضْ مِثْلُهُ فِي الْقَضَاءِ فَلَا مَوْجِبٌ لِلْتَّعْدِيِّ. فَالْفَائِتُ لَيْسَ هُوَ التَّخِيِيرُ بِذَاتِ الْفَائِتِ هُوَ الْعُنْوَانُ الذَّاتِيُّ الْقُصْرِيُّ، وَجَوَازُ الإِتَامِ حُكْمٌ مُسْتَجَدٌ شَرِعيٌّ بِمَلَاحَظَةِ الْمَكَانِ فَلَا يَتَحَدَّثُ حَوْلَ الْقَضَاءِ وَعَلَى الْجَمْلَةِ: الْمَمَالِةُ غَيْرُ نَاظِرَةٍ إِلَى الْخُصُوصِيَّاتِ الْلَّاحِقَةِ وَالْأُوْصَافِ الْطَّارِئَةِ عَلَى الْفَعْلِ الْزَّائِدَةِ عَلَى مَقَامِ الذَّاتِ، فَلَا تَكَادُ تَعْمَمُ مِثْلُ الْمَقَامِ (الْقَضَاءُ وَفَقَّاً لِلْسَّيِّدِ الْحَكِيمِ).

- هَذَا، مُضَافاً إِلَى أَنَّ مَقْتَضِيَ إِطْلَاقِ مَوْتَقِّعِ عَمَارِ قَالَ: «سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَنِ الْمَسَافِرِ يَمْرُضُ وَلَا يَقْدِرُ أَنْ يَصْلِيَ الْمَكْتُوبَةَ، قَالَ: يَقْضِي إِذَا أَقَامَ مِثْلُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ بِالْتَّقْصِيرِ»[9] وَجُوبُ التَّقْصِيرِ فِي قَضَاءِ الْفَائِتِ حَالُ السَّفَرِ، سَوَاءً أَكَانَ الْفَوْتُ فِي مَوَاطِنِ التَّخِيِيرِ أَمْ لَا.[10]»

فَعَصَارَةُ مَقَالِتِهِ هِيَ أَنْ دَلِيلُ "اقْضِيَ مَا فَاتَ" لَا يُسْجِلُ الْمَمَالِةَ بَيْنَ الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ عَلَى الإِطْلَاقِ بِلَ يُشَيرُ إِلَى كيَفِيَّةِ نَفْسِ الصَّلَاةِ: قَصْرًا وَتَمَامًا وَإِلَى الْجَهْرِ وَالْإِخْفَاتِ، فَلَمْ يُسْرِي عَوَارِضَ الصَّلَاةِ الْأَدَائِيَّةَ كَمَلَاحَظَةِ الْمَكَانِ إِلَى الْقَضَاءِ أَيْضًا إِذَا لَمْ يَتَحَدَّثُ الدَّلِيلُ بِحَوْلِ الْخُصُوصِيَّاتِ الْمَكَانِيَّةِ تَجَاهَ الْقَضَاءِ لَكِي يُسْرِي التَّخِيِيرَ إِلَى الْقَضَاءِ أَيْضًا.

وَلَكِنَّ نَلَاحِظُ عَلَى صَدْرِ مَقَالَةِ السَّيِّدِ الْخَوَيْيِّ - وَكَذَا عَلَى السَّيِّدِ الْحَكِيمِ - أَنَّهُ رُبَّ قَائِلٍ يَدْعَى إِطْلَاقَ "اقْضِيَ مَا فَاتَ كَمَا فَاتَ" بِحِيثِ يُدَلِّلُ عَلَى التَّخِيِيرِ فِي الْقَضَاءِ أَيْضًا نَظَرًا إِلَى إِطْلَاقِ الْمَشَابِهَةِ، وَإِلَى أَنَّ أَدَلَّةَ الْوَارِدَةَ حَوْلَ "أُمْكَنَةِ التَّخِيِيرِ" قَدْ خَصَّصَتْ دَلِيلَ "الْمَسَافِرِ يُقْصِرُ" فَأَصْبَحَ الْحُكْمُ الْأُولَى الْوَاقِعِيُّ لِمَنْ سَافَرَ إِلَى هَذِهِ الْبِقَاعِ الْمُتَبَرِّكَةِ وَأَرَادَ الْأَدَاءَ - وَكَذَا الْقَضَاءُ فِي نَفْسِ الْبِقَاعِ أَوْ فِي الْوَطَنِ - هُوَ التَّخِيِيرُ - كَمَا اسْتَشَكَّلَنَا عَلَى الْمُحْقِقِ الْهَمَدَانِيِّ بِدَائِيَّةَ - فَالْتَّخِيِيرُ هُوَ الْفَائِتُ أَوْلَأَ وَبِالذَّاتِ لَا الْقَصْرُ، فَلِمَاذَا حَصَرْتُمْ دَلِيلَ الْقَضَاءِ عَلَى الْقَصْرِ فَحَسْبَ، بِلَ التَّخِيِيرُ فَعَالٌ تَجَاهَ الْقَضَاءِ أَيْضًا حَتَّى لَوْ عَادَ لَوْطِنَهُ.

أَجَلْ حَيْثِ إِنَّا وَإِيَّاكمْ قَدْ اسْتَظَهَرْنَا اِخْتِصَاصَ أَدَلَّةِ التَّخِيِيرِ بِالْأَدَاءِ، فَلَأْجُلُ هَذِهِ النِّقْطَةِ لَا يَدُلُّ دَلِيلُ الْقَضَاءِ عَلَى التَّخِيِيرِ لَا أَنَّ دَلِيلَ الْقَضَاءِ قَاسِرٌ عَنِ التَّخِيِيرِ إِذْ عُمُومُ مَا فَاتَ كَمَا فَاتَ رَاسِخٌ تَمَامًا، فَعَلَيْنَا أَنْ نَحْصُرَ التَّخِيِيرَ عَلَى الْأَدَاءِ فَحَسْبَ كَيْ لَا يَجْرِي دَلِيلُ الْقَضَاءِ مِنْ أَسَاسِهِ.[11]

- 
- [1] تحرير الوسيلة. Vol. 1. تهران - ایران: مؤسسة تنظيم و نشر آثار الإمام الخميني (قدس سره).
- [2] تحرير الوسيلة. Vol. 1. تهران - ایران: مؤسسة تنظيم و نشر آثار الإمام الخميني (قدس سره).
- [3] كما تقدم في ص ١٢٢.
- [4] لعل الوجه في التعبير المذكور هو احتمال صدور الرواية تقية. كما يقتضيه صدرها فلاحظ.
- [5] الوسائل باب: ٣٥ من أبواب صلاة المسافر حديث: ٤.
- [6] حكيم محسن. ١٣٧٤. مستمسك العروة الوثقى. Vol. 7. قم - ایران: دار التفسير.
- [7] الوسائل باب: ٣٥ من أبواب صلاة المسافر حديث: ٤.
- [8] حكيم محسن. ١٣٧٤. مستمسك العروة الوثقى. Vol. 7. قم - ایران: دار التفسير.

- [9] الوسائل ٢٦٩:٨ / أبواب قضاء الصلوات ب ٦ ح ٥.
- [10] خوئي سيد ابوالقاسم. 1418. موسوعة الإمام الخوئي. Vol. 16. قم - ايران: مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي.
- [11] فالأستاذ وفقاً للسيدين الحكيم و الخوئي يعتقد بأن الحكم الواقع للمسافر في تلك البقعة هو التخيير للأداء فحسب ولهذا لا تجري أدلة القضاء موضوعاً إذ أدلة التخيير في البقاع منحصرة في الأداء و أما القضاء فيلزمه القضاء قصراً